تطور الأوضاع الصحية والطبية فى قطر من الطب الشعبى حتى الطب الحديث

د. يوسف إبراهيم العبد الله
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر– جامعة قطر

تطمح هذه الدراسة إلى تقديم معرفة تاريخية علمية لتطور الأوضاع الصحية والطبية فى قطر منذ بدايات القرن العشرين، وحتى بداية التسعينيات من القرن نفسه، أوبمعنى آخر تحاول الإجابة عن السؤالين التاليين: كيف انتقل المجتمع القطرى من العلاج بالطب الشعبى التقليدى إلى الطب الحديث من خلال المستشفيات المتطورة؟ وما دور الدولة،بما أصدرته من تشريعات ومأأقامته من مؤسسات، خصوصًا منذ خمسينيات القرن العشرين مع تدفق عائدات النفط،لجعل المواطنين والمقيمين ينعمون بأرقى مستويات الخدمات الطبية العصرية؟

حتى نهاية عهد الشيخ جاسم بن حمد آل ثانى (١٩١٣) مؤسس الدولة، لم تكن قطر تعرف من أنواع العلاج والطب، سوى الطب الشعبى الذى يقدم علاجًا بسيطًا وتقليديًا للناس. حيث يقوم "الحكيم الشعبى " بالرقى والعلاج بالأعشاب وعمليات الكى والحجامة وغيرها.. وكان "المطاوعة" يقومون بذلك فى أغلب الأحوال، إلى جانب مهامهم المعروفة فى الكتاتيب والجوامع. كما كانت بعض النساء تمارسن هذه المهنة أيضًا، إلى جانب قيامهن بعمليات التوليد فى البيوت بالطرق التقليدية البسيطة. وكان المعالجون يجلبون الأدوية ومواد العلاج من محلات العطارة التى تبيع الأعشاب، حتى لقد أصبح لدى الكثير من العطارين خبرة فى عمل "وصفات" العلاج من الأعشاب، فكانوا يقومون بدور الصيادلة، وكذلك كان الحلاقون الذين يجلسون إلى جانب محلاتهم يمارسون بعض هذه المهام الطبية، كالختان والكى والحجامة وخلع الأسنان وغيرها.. ونظرًا لظروف الحياة القاسية، وسيطرة الجهل على المجتمع، وانعدام الخدمات الطبية الحديثة –آنذاك– كان الناس يؤمنون بنجاعة هذا النوع من الطب الشعبى العربى أشد من إيمانهم بالطب الحديث.[١]

وكانت أشهر الأمراض الشائعة فى المنطقة تتمثل فى الجدرى والحصبة والكوليرا والطاعون، والسعال الديكى والتراخوما والسل والملاريا، فضلاً عن

الأمراض المعوية والتناسلية والصدرية وأمراض العيون. وكانت معظم الأمراض المعدية والأوبئة تأتى عن طريق الاتصال التجارى مع بلاد شبه القارة الهندية وشرق إفريقيا، فضلاً عن انتشار أمراض البحر الجلدية والتنفسية التى تصيب الغاصة، وكانت طبيعة المناخ الحار الرطب تزيد من انتشار هذه الأمراض، بالإضافة إلى انعدام الوعى الصحى، وعدم توفر أساليب الوقاية بسبب التخلف، الذى كانت منطقة الخليج العربى بشكل عام تعانى منه.

وكان أمهر الأطباء الشعبيين يحضِّرون الوصفات البلدية من الأعشاب المتوفرة فى البيئة الصحراوية القطرية، أو التى تجلب من الهند وفارس، مثل بعض مواد العطارة، كالصبر المر، والعشرج والسنامكى وعلج اللبان والزعتر والزعفران والشب، وأنواع من الزيوت وغيرها. أما العلاج بالكى فقد ذكر عنه الشاعر والطبيب الشعبى "سعيد بن سالم البديد المناعى " أنه كان يختلف باختلاف المرض، إذ لكل مرض نوع من الكى، ومن ثم كان هناك أطباء مختصون بإجراء عمليات الكى فى مواضع مختلفة من الجسم. كما كان ضمن أنواع العلاج الشعبى ما عرف "بالحجامة" التى يتم فيها فصد أحد الشرايين وتحجيمه بكوب مجهز لذلك لسحب الدم الفاسد منه، حسب الاعتقاد.. فضلاً عن العلاج النفسى الذى يعتمد على ما يعرف بالإيحاء، وذلك بقراءات دينية يشعر المريض على أثرها بالارتياح النفسى. وأحيانًا كان هذا النوع من العلاج تدخله الخرافات والخزعبلات أو مخاطبة الجان وكتابة التمائم وغيرها (٢)

وقد اشتهر من أطباء هذه المرحلة فى هذا النوع من الطب الشعبى فى قطر كل من ابن عباس وعبد الرحمن الزمان وسعيد البديد وشاهين المطاوعة وعبد الله الفرج وسالم الفرج. ومن أشهر الحلاقين الذين كانوا يقومون بالكى والحجامة وخلع الأسنان كل من حسن محمود ومحمد محمود وأحمد محمود.. ومن أشهر الطبيبات

الشعبيات كل من مريم الملا، والسليطية، وحليمة عبد الله، ومريم عبد الملك، ومريم بنت ناصر[٣].

ومن المهم ملاحظة أن السلطات البريطانية فى الخليج العربى، والتى بسطت نوعاً من الحماية والنفوذ على مشيخات وإمارات الخليج، ومن بينها قطر، خصوصًا فى العقد الأخير من القرن التاسع عشر، لم يكن يهمها آنذاك سوى حماية مصالحها الاستعمارية فى مياه الخليج العربى وعلى سواحله. بينما كانت المنطقة تعانى من انتشار الأوبئة والأمراض بسبب انعدام الوعى الصحى وتدهور مستوى المعيشة، وانتشار البرك والمستنقعات.. وعندما اجتاحت المنطقة موجات من أوبئة الطاعون والكوليرا والملاريا، قضت على أعداد كبيرة من السكان، ذكر "لوريمر" فى "دليل الخليج" أن وباء الكوليرا انتشر بين سكان الخليج عام ١٨٩٣ "وأنه انتهى من تلقاء نفسه"، مما يعنى أن السلطات البريطانية لم تفعل شيئا لمقاومة هذا المرض [٤].

والأكثر من ذلك أن الدولة العثمانية، التى كانت تعتبر قطر إحدى الولايات التابعة لدولة الخلافة الإسلامية، عندما اقترحت سلطاتها فى استانبول إنشاء مركز صحى فى قطر عام ١٨٩٧، اعترض ممثل بريطانيا فى الخليج، وأوقف المشروع لأن "حكومة صاحبة الجلالة لا تعترف لتركيا بأيه سيادة فى الإحساء" وكانت الدولة العثمانية تعتبر قطر ضمن مناطق سيادتها بالاحساء[٥]. ولا يغيب عن البال أن العقد الأخير من القرن التاسع عشر قد شهد تنافسًا شديدًا بين بريطانيا والدولة العثمانية للسيطرة على قطر، ذلك التنافس الذى انتهى لصالح بريطانيا قبيل الحرب العالمية الأولى، كما هو معروف، فتم التضحية بمصلح القطريين وسط هذا الصراع السياسى المحموم.

ونستنتج مما سبق أن قطر لم تعرف أى نوع من المؤسسات الطبية الحديثة، سواءًا كانت حكومية أم أهلية، ومن ثم ظل الطب الشعبى التقليدى هو الأسلوب

الوحيد للعلاج من شتى الأمراض، ولم يتح للمرضى من عامة الناس أن يحظوا بالرعاية الصحية المطلوبة، أما الميسورون منهم فكان بوسعهم، إما أن يسافروا إلى بعض الدول التى تتوفر فيها الخدمات الطبية المطلوبة، مثل الهند ومصر وإيران والبحرين، أو أن يستدعوا بعض الأطباء الأجانب الذين يعملون فى "المستشفى الأمريكى" فى المنامة بالبحرين، ذلك المستشفى الذى كان قد تأسس ضمن نشاط البعثة التبشيرية الأمريكية بها.

وكانت البعثة التبشيرية الأمريكية فى البحرين تضم فريقًا طبيًا يعاونها فى تحقيق أهدافها، حيث كانت ترى أن تقديم الخدمات الطبية للأهالى يعد وسيلة عملية للتبشير بالمسيحية. والواقع أن هذه البعثة كانت فرعًا من "الإرسالية الأمريكية العربية" التى نشأت عام ١٨٨٩ فى "نيوبرونزويك" "بنيوجرسى" والتى أسسها المبشر "لانسنج Lansing" وساعده كل من "كانتين Cantine" و"زويمر Zwemer" و"فيليبس Pheleps". وقد بدأت نشاطها فى البصرة، ثم افتتحت مراكز لها فى كل من البحرين ومسقط والكويت حتى عام ١٩١٠. وقد استطاعت البعثة من خلال مراكزها هذه تقديم خدمات طبية متقدمة لمجتمعات كانت فى أمس الحاجة إليها، فأسست أكبر مستشفياتها فى المنامة وهى "مستشفى ماسون التذكارى " نسبة إلى عائلة "ماسون" التى مولت البناء، وكان العلاج فيه مجانيا أو حسب مقدرة المريض المادية، وقد انطلق أطباء هذا المستشفى فى حملات طبية إلى كل من الرياض والهفوف والقطيف وإمارات ساحل عمان وقطر لعلاج الأهالي[٦].

وقد وفد إلى قطر منذ بداية القرن العشرين بعض أطباء هذه البعثة من المبشرين، على رأسهم الدكتور لويس ديم Deme. الذى ظل يتردد على قطر كل ثلاثة أشهر تقريبًا. وعندما اجتاحت قطر موجة الإنفلونزا الحادة الآتية من دول آسيا، استقدم الشيخ عبد الله بن جاسم عام ١٩١٨ الدكتور "بول هاريسون Harison"

الذى حضر إلى الدوحة ومعه مجموعة من المبشرين.. واستطاع أن يقدم أنواعًا من الخدمات الطبية والعلاجية للأهالى خلال فترة تواجده، والتى عاد بعدها إلى مقر بعثته فى البحرين[٧].

وعندما أصيب الشيخ عبد الله بن جاسم بمرض الربو عام ١٩٣٤ وأراد استقدام أحد أطباء البعثة التبشيرية الأمريكية إلى الدوحة لعلاجه، حال الوكيل السياسى البريطانى فى البحرين "لوش Loch" دون ذلك (وكان هذا الوكيل يشرف على شئون قطر التى لم يكن بها وكيل سياسى بريطانى) فقد كان الوكيل يخشى من أن تتدخل البعثة الأمريكية فى شئون قطر وتمهد السبيل لدى شيخها لكى يفسح المجال لشركة "نفط كالفورنيا الأمريكية" لتعمل فى بلاده، لذلك رفض "لوش" منح أية تراخيص لأطباء أمريكيين لزيارة قطر [٨]، حيث كان الصراع للحصول على امتيازات التنقيب عن النفط على أشده فى منطقة الخليج وشرق الجزيرة العربية.

ومع الانعكاسات السيئة لأزمة الكساد العالمى (١٩٢٩–١٩٣٣) على منطقة الخليج العربى، وبوار أسواق اللؤلؤ وإفلاس الكثير من التجار، منذ بداية الثلاثينيات من القرن الماضى،تدهورت أوضاع قطر الاقتصادية، وازدادت حالات الوفيات بسبب نقص المواد الغذائية وانعدام العلاج مع انتشار الأوبئة كالملاريا وغيرها.. ثم جاءت تداعيات حرب الزبارة عام ١٩٣٧ لتزيد الأوضاع سوءًا، خصوصًا عندما منعت حكومة البحرين القطريين من دخول بلادها، وإن استثنت المرضى منهم، والذين كانت تشترط الكشف عليهم فى الميناء، ولا تسمح إلا بدخول من استدعت حالته الصحية ذلك [٩].

وحتى عام ١٩٤٣ لم تنعم الدوحة بطبيب عام يقيم فيها، عندما استقدم الشيخ عبد الله بن جاسم طبيبًا من البحرين هو محمد محمود بهزاد ليكون طبيبًا خاصًا به، وليقدم خدماته للمواطنين فى الوقت نفسه. وفى عام ١٩٤٥ استقدم الشيخ

طبيبًا استشاريًا أجنبيًا للإشراف على حالته الصحية، وتقديم الخدمات العلاجية لبعض المرضى من القطريين من خلال مستشفى (أوعيادة) صغيرة بالدوحة. وقد نجح هذا الطبيب فى اكتشاف بعض الحالات المرضية الخطيرة وقدم العلاج المناسب لها.

وتفيد المصادر البريطانية أنه قد حضر إلى الدوحة طبيب هندى ليعمل فى هذه العيادة آنذاك، وأنه كان هو الطبيب الوحيد آنئذ، وكان يشرف على صحة الشيخ حمد بن عبد الله ولى العهد الذى كان يعانى من المرض لفترة طويلة [١٠]، وكان ولى العهد قد أراد السفر إلى بغداد للعلاج عام ١٩٤٠ لكن السلطات البريطانية حالت دون ذلك. لخشيتها من أن يكون قد انتوى البحث عن مستشار عراقى للشئون الخارجية ليعاون والده. لذلك سافر ولى العهد إلى المنامة عام ١٩٤٥ حيث أقام بها عدة أسابيع يتلقى العلاج بالمستشفى الأمريكى بها [١١].

وقد شهدت قطر نوعًا من المستشفيات المرتبطة بشركة النفط منذ أواخر الثلاثينيات من القرن الماضى، خصوصًا بعد انطلاق عمليات "شركة النفط القطرية المحدودة" للبحث والتنقيب بموجب عقد الامتياز الذى وقعه الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثانى (فى مايو ١٩٣٥)، حيث جاءت الشركة بمعداتها وخبرائها وقواها البشرية، والتى انضمت إليها أعداد من العاملين القطريين[١٢]. وكان طبيعيًا أن تؤمن الشركة الرعاية الطبية والعلاج لهؤلاء جميعًا، ومن ثم استقدمت عددًا من الأطباء الإنجليز والهنود، وأسست مستشفى صغيرًا فى البداية فى منطقة "دخان"، كان من أطبائه الدكتور سيك Seek الإنجليزى والدكتور دهامى Dhami الهندى، كما استعان المستشفى ببعض القطريين كممرضين ومعاونين. واعتبر هذا المستشفى أول منشأة صحية فى قطر[١٣].

غير أن هذا المستشفى لم يلبث أن أغلق بعد سنوات قليلة، بعدما اتسعت ميادين وعمليات الحرب العالمية الثانية التى جعلت السلطات البريطانية توقف

عمليات شركة النفط المحدودة عام ١٩٤٢، بل إن الشركة تلقت أوامر عسكرية بتدمير وردم الآبار التى كانت قد حفرتها.. وبعد نحو ثلاث سنوات، انتهت الحرب وعادت الشركة لاستئناف نشاطها فى صيف عام ١٩٤٦، فشيدت منشآتها، ومنها المستشفى بطبيعة الحال(١٤).

وعندما توسعت أعمال الشركة على نحو كبير، رأت توسيع خدماتها الطبية، مع ازدياد أعداد العاملين فيها فأسست مستشفى ثانيًا فى " أمسيعيد " عام ١٩٤٧ حيث يوجد ميناء تصدير النفط، وقد ضم هذا المستشفى سبعة عشر سريرًا، كما ضم الجهاز الطبى به أربعة أطباء من الإنجليز والأمريكيين والهنود، وكان يرأسهم الدكتور أندرسون Anderson. وكان أحد الأطباء متخصصًا فى طب الفم والأسنان، كذلك ضم المستشفى أربعة عشر ممرضًا، وممرضتين.. والمعروف أن شركة النفط أنشأت مستشفى ثالثًا عام ١٩٤٨ فى منطقة "أم باب " تولى إدارة الدكتور ديسوزا Desouza الهندى(١٥).

ومن المهم التأكيد على أن العمال القطريين العاملين فى "شركة النفط القطرية المحدودة" والذين كانوا يعدون بالمئات، نتيجة إصرار الشيخ عبد الله على إلزام الشركة بتشغيلهم، كانوا يستفيدون من الخدمات الصحية والطبية التى توفرها الشركة فى مستشفياتها الثلاث، كما كان بمقدور الشيوخ والأعيان الاستفادة من خدمات هذه المستشفيات أيضًا.. والمعروف أن الدكتور أندرسون رئيس أطباء الشركة، كان يتردد على الدوحة للإشراف على صحة الشيخ عبد الله نفسه، عندما تدهورت صحته فى نوفمبر عام ١٩٤٧، كما أن ولى عهده الشيخ حمد بن عبد الله كان يتردد على مستشفى الشركة فى "دخان" لمتابعة حالته المرضية. وأن أطباء الشركة نصحوه بالبقاء فيها حيث قضى أيامه الأخيرة، حتى توفى فى مايو عام ١٩٤٨(١٦).

من كل ما سبق يتضح أن الشعب القطرى لم يحظ بمؤسسة طبية يقيمها حكامها فى بلدهم حتى السنوات الأولى من الأربعينيات من القرن العشرين، وظل جلُّ اعتمادهم على استقدام بعض أطباء البعثة التبشيرية الأمريكية فى البحرين، أو سفر الموسرين منهم لتلقى العلاج فى الخارج، أو ما يستطيع العمال القطريون العاملين فى شركة النفط، أن يحصلوا عليه من علاج فى مستشفيات الشركة التى تؤمن علاجا حديثًا للعاملين بها جميعًا.

ولعل هذا ما حدا بالشيخ عبد الله بن جاسم أن يفكر جديًّا، خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، فى إنشاء مستشفى يلبى حاجة الأهالى، وحتى لو بدأ بسيطًا، فيمكن التوسع فيه فى المستقبل. لذلك دعا الشيخ كبير أطباء المستشفى الأمريكى فى المنامة وهو الدكتور "استورم Storm" لكى يستشيره فى تصميم بناء وضع لإقامة هذا المستشفى، بالإضافة إلى معرفة الاحتياجات الضرورية للمشروع الجديد، وذكر الشيخ أنه قدم منحة مالية لإنجاز المستشفى، وكذلك فعل عدد من الشيوخ والأعيان وكبار التجار لدعم المشروع. ومن قراءة المراسلات التى تمت بين الشيخ والوكيل السياسى البريطانى فى البحرين، نعلم أن السلطات البريطانية رحبت بتأسيس هذا المستشفى، وأفادت بأنها ستقدم العقاقير والمعدات وتوفر مواد البناء اللازمة، كما سترسل طبيبًا مقيمًا بالمستشفى. وكان فى نية السلطات البريطانية فى الخليج أن يتولى هذا الطبيب مهمة الوكيل السياسى البريطانى فى قطر، إذا ما أصر الشيخ عبد الله على عدم الموافقة على إقامة هذا الوكيل السياسى فى بلاده (طبقًا للتحفظ الذى سبق وأن أبداه الشيخ عند توقيع معاهدة عام ١٩١٦ مع السلطات البريطانية)[١٧].

وبدوره قدم المستشفى الأمريكى فى المنامة بعض التسهيلات والدعم الفنى فى سبيل إنجاح مشروع المستشفى، الذى استمر العمل فيه حتى خريف عام ١٩٤٧، وعندما اكتمل إنجازه أرسل الشيخ عبد الله رسالة إلى وكيل بريطانيا السياسى فى

البحرين فى ٢٧ سبتمبر من العام نفسه يخبره بذلك، ويدعوه إلى تزويده بالمعدات والأدوية وبالطبيب المقيم، وطلب منه كذلك الموافقة على إرسال الدكتور استورم للإشراف عليه "ولترتيب أدوية المستشفى وطبِّه لنكون لسعادتكم ممتنين"، وقد ذكر الشيخ فى الرسالة نفسها أنه أنشأ المستشفى "لمسيس الحاجة إليه لعلاج من يحتاجون من الأهالى... وهو مشروع خيرى أردنا منه الإسعاف للمرضى والمحتاجين... وقد شيدناه بناءً على نصيحة من زارنا من الأطباء، ومنهم الدكتور استورم..". كما كتب الشيخ رسالة أخرى إلى الدكتور استورم المعنى نفسه(١٨).

وبالفعل استجابت السلطات البريطانية فى الخليج لطلب الشيخ، ووصل الدكتور استورم إلى الدوحة، وتفقد مبنى المستشفى وكتب تقريرًا إلى الوكيل السياسى البريطانى فى البحرين فى ٦ أكتوبر ١٩٤٧ أوضح فيه أن المستشفى يضم عشرين سريرًا، وأن الشيخ عبد الله وعد بإتمام الأعمال المطلوبة خلال أسبوعين، وأنه أبدى رغبته فى أن يتولى المستشفى الأمريكى فى المنامة الإشراف الكامل على إدارة شئون المستشفى، وأنه مستعد لتقديم مبلغ إضافى لطاقم المستشفى المكون من طبيب هندى وعدد من الممرضات، وبناء على ذلك يحظى الشيخ وأسرته بعلاج مجانى، وذكر أنه ستفرض رسوم على علاج المواطنين تتفق وأوضاعهم المالية، وأن هذه الرسوم ستخصص لتكاليف العقاقير ونفقات تشغيل المستشفى(١٩).

وقد زار الوكيل السياسى البريطانى فى البحرين هذا المستشفى الجديد فى ٥ يناير ١٩٤٨ وكتب تقريرًا موجزًا عن هذه الزيارة أوضح فيه أن المستشفى يتخذ من أحد أدوار العمائر الجديدة فى الدوحة مقرًا له، وأن الشيخ عبد الله كان متحمسًا لافتتاحه بنفسه، لتحسين مستوى الخدمات الطبية المتدنية فى قطر، وأن المستشفى يتولى العمل فيه الدكتور "جورج Gorge" وهو طبيب هندى، وأن متوسط عدد المرضى المترددين عليه نحو ٧٥ مريضًا فى اليوم، وأضاف الوكيل أن الناس مازالوا

يعزفون عن الحضور إلى هذا المستشفى.. وفى زيارة أخرى للمستشفى فى ٢١ إبريل ١٩٤٨ ذكر الوكيل أن المستشفى حظى بدعم حكومى جديد قدمه الشيخ عبد الله تمثل فى ١٥٠٠ روبية، وأن عددًا من أطباء المستشفى الأمريكى فى المنامة زاروا هذا المستشفى فى الفترة الأخيرة[٢٠].

وهكذا انتهى عهد الشيخ عبد الله بن جاسم ولم يكن بقطر سوى هذا المستشفى الحكومى المتواضع الذى لا يكاد يلبى حاجات المرضى من الأهالى، ولعلنا لاحظنا كذلك أن بريطانيا، التى بسطت حمايتها ونفوذها على قطر منذ عام ١٩١٦، لم تسع إلى إيجاد أى نوع من تحديث الطب والعلاج أو إقامة خدمات صحية بها، ولم يكن بوسع الأهالى جميعًا تلقى العلاج فى مستشفيات شركة النفط الثلاث، كما كانت قطر تفتقر إلى وجود عيادات أو مراكز صحية أو صيدليات حتى نهاية عهد الشيخ عبد الله، الذى صمم فى السنوات الأخيرة من عهده، وقد أدركته الشيخوخة، ولم تكن عائدات النفط قد تدفقت على قطر، على أن يقيم هذا المستشفى المتواضع، فاضطرت السلطات البريطانية إلى مساعدته لاستكمال المشروع، بهدف أن تجعل طبيب المستشفى المقيم بمثابة وكيل سياسى لها فى قطر، يكتب التقارير للمسئولين البريطانيين عن شئون قطر وأوضاعها. ولم يتح لقطر أن تنعم بمنشآت طبية حديثة، وقائية أوعلاجية، إلا فى بداية النصف الثانى من القرن العشرين[٢١].

وفى عهد الشيخ على بن عبد الله آل ثان (١٩٤٩ – ١٩٦٠) الذى كان فاتحة خير على قطر والقطريين، تدفقت عائدات النفط على الدولة، التى بدأت فى استخدامها لتطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فشهدت قطر نهضة صحية وطبية كبيرة، ألقت الدولة خلالها بثقلها، لتنجز ماكانت تأمله فى المجال الطبى، سواء مايتعلق بالطب الوقائى أو الطب العلاجى. وذلك بإنشاء المؤسسات الطبية الحديثة أو بإصدار التشريعات والنظم الإدارية المتعلقة بهذا المجال، منذ بداية الخمسينيات.

والمعروف أنه فى هذا العهد بدأ المسؤلون بالتفكير فى تطوير "مستشفى الدوحة "الذي اشتهر باسم "مستشفى الجسرة"، والذى أقيم فى عهد الشيخ عبدالله، بعد أن ضاق عن استيعاب التطورات الجديدة، خصوصًا وأن قطر شهدت، مع التوسع فى عمليات تصدير النفط، تدفق موجة من العاملين والفنيين للعمل فى هذا المجال الجديد، كما أن الكثير من المواطنين القطريين الذين كانوا قد هاجروا التماسًا للرزق خارج بلدهم، قد بدأوا يعودون إلى قطر، بعد أن فتحت أمامهم فرص أفضل للعيش، واطمأنوا إلى مستقبل مضمون لأسرهم.. كل ذلك جعل مرافق البلاد تضيق عن تحمل الخدمات المطلوبة لهؤلاء وأولئك، وخصوصًا فى مجال الخدمات الصحية والطبية.

كان التفكير فى البداية، كما أشرنا، قد اتجه إلى تطوير "مستشفى الدوحة" القديم. فوضعت خطة لتزويده بمختبر للتحاليل الطبية، وإنشاء قسم للعلاج الطبيعى، وتوفير أجهزة للتصوير الاشعاعى..إلخ ويؤكد هذا ما سجله الوكيل السياسى البريطانى فى البحرين، الذى ذكر فى وقائع عام ١٩٥٠، أنه قد وصل إلى الدوحة فريق طبى يضم خبيرًا فى التصوير الإشعاعى لإتمام تركيب أجهزة الأشعة فى مستشفى الدوحة، ولكن تم تحويل هذا المستشفى إلى مستشفى خاص بالأمراض الصدرية والمزمنة.(٢٢)

وأصبح على المسئولين التفكير فى إنشاء مستشفى كبير عام.. وقد ذكرت الدكتورة "فان جوتنج" التى عملت فى مستشفيات قطر، ممرضة وطبيبة وإدارية، ووضعت مذكراتها وشهادتها فى كتاب"أيادى الشفاء فى قطر "الذى ترجم ونشر بالدوحة عام ٢٠٠٦، إن مستشفى الدوحة (القديم) الذى كان يديره الدكتور" جورج "الهندى، والذى كان يعاونه فيه أطباء من مستشفى البعثة التبشيرية الأمريكية، ممن يترددون عليه بصفة دورية، لم يكن فيه نظام للحجر الصحى، لذلك

استطاع الأطباء إقناع الشيخ بإغلاق ميناء الدوحة أمام أى بلد على اتصال بقطر إذا انتشرت فيه عدوى أحد الأوبئة، وأن الناس كانوا يعتبرون هذا المستشفى بمثابة " مستشفى حكومى "، لأنه كان ممولاً من قبل الشيخ، ومن بعض واردات النفط.(٢٣)

وعندما تألفت "دائرة الخدمات الطبية " فى قطر عام ١٩٥١، كانت أول هيئة حكومية مسئولة عن الرعاية الصحية فى البلاد، مما يعنى أن الحاكم ومعاونيه جعلوا المسألة الصحية فى أولويات مشروعاتهم، خصوصًا وأن نسبة الوفيات بين الأطفال الرضع صارت عالية على نحو مخيف، لم يعد معه المستشفى القائم قادرا على تلبية كل احتياجات الحالات المرضية. ويضاف إلى ذلك أن طاقم أطباء البعثة الأمريكية الطبية، الذى كان يفد إلى الدوحة أصبح يتناقص بشكل مستمر، إما بسبب الإحالة إلى التقاعد، أو لإصابة بعضهم بعدوى السل، أو للوفاة.. مما جعل البعثة الأمريكية فى البحرين تتوقف عن تزويد مستشفى الدوحة بالأطباء.. وفى فبراير عام ١٩٥٢ قام طاقم الأطباء بتسليم المستشفى إلى الحكومة القطرية.(٢٤)

ورغم وجود مستشفيات شركة النفط القطرية، إلا أنها كانت مستقلة عن إشراف الحكومة تمامًا، ومخصصة لمستخدمى الشركة فقط، وإن كانت تقدم خدماتها للسكان فى المناطق المجاورة.. وقد تبلورت فكرة توحيد الخدمات الطبية فى أنحاء قطر عام ١٩٥٥، وكان الأمل أن يتم إغلاق مستشفيات الشركة، مع افتتاح المستشفى الجديد فى الرميلة عام ١٩٥٧، لكن ذلك لم يتحقق إلا بعد سنوات، عندما أوجب تزايد السكان بناء المزيد من المستشفيات.(٢٥)

وفى عامى ١٩٥١ و١٩٥٢ توالى على إدارة مستشفى الدوحة القديم أكثر من طبيب مقيم، إلى أن تولاه الدكتور"بالمر"الذى وصل إلى الدوحة فى ديسمبر ١٩٥٢ ليتولى منصبه، وبعد نحو عام تم تعيين الدكتور "جوتنج" مساعدًا له، وكان متخصصًا فى مرض السل. وأصبح طاقم المستشفى يضم، إلى جانب الجراح بالمر

ومساعده، ممرضة هندية تعمل صيدلانية إلى جانب التمريض، وأربع ممرضات من بريطانيا، وست ممرضات من الهند، وتمرجى إيرانى لنظافة المستشفى.. ثم أصبح المستر "رون هارت" مديرًا إداريًا للمستشفى، وكانت السلطات قد طلبت منه عام ١٩٥٢ الإشراف على إجراءات الصحة العامة، وتأسيس إدارة مناسبة لذلك، لأنه حتى ذلك الحين كان المجلس البلدى المحلى هو الذى يشرف على النظافة وجمع النفايات.[٢٦]

ومن المهم الإشارة إلى أن "دائرة الخدمات الطبية" أو دائرة الصحة – كما كانت تسمى أحيانًا – التى أنشئت عام ١٩٥١ كانت تنقسم إلى قسمين أولهما: للطب الوقائى الذى اختص بالتطهير والتعقيم والنظافة والتطعيم والعزل الصحى، والذى كان يستهدف مكافحة الأمراض قبل حدوثها، والحيلولة دون انتشارها. وثانيهما: للطب العلاجى، وهو ما يتولى علاج الأهالى وإعطائهم الأدوية مجانًا.. وكان العلاج كله فى جميع أنحاء قطر بالمجان، كما كانت العيادات الخاصة ممنوعة نهائيا.[٢٧]

ومع كل ماسبق، من محاولات تحديث مستشفى الدوحة، إلا أن الحاجة باتت ماسة لإقامة مستشفى كبير وحديث، لذلك اتخذ الشيخ على بن عبدالله قرارًا ببناء هذا المستشفى، من خلال الإعلان عن مناقصة عالمية، بإشراف الهيئة البريطانية الملكية للمهندسين المعماريين، لتصميم مستشفى يضم ١٢٠ سريرًا ويحتوى على جميع المرافق التشخيصية والعلاجية والصيدلانية، على النمط المعمول به فى أوروبا وبأسرع وقت ممكن، وتمت الموافقة على التصميم الذى اشترك فيه ٣٣٥ مهندسًا معماريًا، وبوشر العمل فى بناء المستشفى الجديد، مع الاهتمام بتوسيع المرافق الطبية الموجودة وإضافة ملحقات لها وتطويرها بالأدوات الحديثة، لمتابعة علاج الأهالى، حتى يتم افتتاح المستشفى الجديد، وتم ذلك بالفعل، والعمل ماض على قدم وساق فى بناء المستشفى الكبير.[٢٨]

ويبدو أن الدولة كانت قد اعتادت أن تتحمل مصروفات علاج المواطنين فى الخارج.. وعندما عين "المستر هانكوك "وكيلاً سياسيًا لبريطانيًا فى قطر فى نوفمبر عام ١٩٥٢، أوصى الشيخ على بن عبد الله بإيقاف صرف مبالغ كبيرة للعلاج الطبى فى الخارج، واستخدام هذه المبالغ فى تحسين المرافق الصحية فى قطر.[٢٩]

وفى فبراير عام ١٩٥٧ افتتح المستشفى الحكومى الجديد، الذى سمى "مستشفى الرميلة"، وتتفق الكتابات المعاصرة على أن هذا المستشفى شيد على أحدث المواصفات العالمية فى زمنه، وقد افتتحه الحاكم بنفسه فى احتفال حضره مندوبون عن وزراء الصحة العرب والأجانب، ووكلاء دائرة الخدمات الطبية فى الخارج. وكان مبناه يقع فى منطقة جميلة فى الرميلة مطلة على مياه الخليج، ويتألف من طابقين، كما جهز بأحدث الأدوات الطبية ومكيفات الهواء، وضم عيادات فى مختلف الأغراض الطبية، كذلك أقيمت حوله مساكن للأطباء والممرضات. وقد بلغت تكاليف إنشائه ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه استرلينى.. وكان يستفيد الجميع من خدماته، من المواطنين والمقيمين، واعتبره المشاهدون آنئذ من أبرز معالم الدوحة الحديثة.[٣٠]

أما مستشفى الدوحة القديم (بالجسرة) فقد تحول إلى مستشفى لرعاية الأمومة والطفولة، ومعالجة الأمراض الصدرية والمزمنة، وكذلك الأمراض النفسية، وتولى الدكتور "جوتنج"إدارته، وارتفعت أعداد المراجعين به إلى عدة مئات فى اليوم، ولمواجهة هذا التطور، ثم افتتاح عيادة خارجية وعيادة أخرى للأسنان وصيدلية فى منطقة شرق الدوحة، وأصبحت المنطقة التى أنشئت فيها معروفة باسم " المستوصف الشرقى"،ووصل عدد المراجعين به إلى ٢٠٠ حالة يوميًا، ويقوم على الخدمة فيه طبيبان وممرضة واحدة.[٣١]

ومن معالم التطور الصحى والطبى فى قطر خلال الخمسينيات أيضًا، إنشاء "مستشفى النساء والولادة " فى عام ١٩٥٩، وقبل ذلك التاريخ لم يكن يعنى بالنساء سوى إخصائية فى مستشفى الدوحة القديم الذى كان يخصص فترة المساء للنساء. وتبدأ قصة بناء هذا المستشفى عندما فكرت الحكومة فى بناء مستشفى جديد للسل، وعقب الانتهاء من بنائه فى مايو عام ١٩٥٩، رأى المسئولون تحويله إلى مستشفى للنساء والولادة، وحدث ذلك بالفعل، وعهد بإدارته إلى طبيبة متخصصة فى التوليد،عرف المستشفى باسمها فصار"مستشفى حمده" وقد زود بأحدث الأدوات والأجهزة، وبدأ العمل فيه بإعداد ٦٦ سريرًا، ثم ازدادت إلى مائة سرير، وبلغ معدل الولادة الشهرية فيه ١٣٠ حالة تقريبًا[٣٢]، وقد صارت به طبيبتان و٢٤ ممرضة.. أما بالنسبة لمرضى السل، فقد تم تأسيس مستشفى لهم فى أحد أبنية المطار فيما بعد (عام ١٩٧٢)، وأصبح معروفًا باسم "المركز الصحى للمطار"[٣٣].

وهكذا، حتى بداية الستينيات كانت توجد فى قطر المستشفيات الرئيسية الثلاث (مستشفى الدوحة، مستشفى الرميلة، مستشفى حمدة)، بالإضافة إلى أكثر من عشر مستوصفات حديثة منتشرة فى أنحاء البلاد، وعدد كبير من سيارات الإسعاف لنقل المرضى ومصابى الحوادث والتنقلات السريعة للإطباء. وشهدت هذه المرحلة أيضا، إلى جانب مستشفى الأمراض الصدرية والمزمنة، عيادتان لطب الأسنان، ومستشفى للصحة المدرسية، كما اعتنت الدولة طبيًا ببعثات الحج، فأرسلت معها أطباء وممرضين وصيادلة وأدوية ليس فقط لخدمة البعثة القطرية وإنما لخدمة جميع الحجيج [٣٤].

رأينا فيما سبق، أن الأمور الصحية فى قطر كانت تشرف عليها دائرتان هما: الدائرة الطبية، ودائرة الصحة العامة، وأن هناك هيئات متعددة تدخل ضمن نشاط هاتين الدائرتين. لذلك رأت الدولة فى عهد الشيخ أحمد بن على آل ثانى (١٩٦٠–

١٩٧٢)، بناء على اقتراح نائبه الشيخ خليفة بن حمد آل ثانى، إصدار القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٦٤ بتنظيم مرافق الخدمات الطبية جميعاً فيما سمى "دائرة الخدمات الطبية والصحة العامة" والتى أصبحت تشمل الدائرة الطبية ودائرة الصحة العامة الموجودتان، على أن يعين للدائرة الجديدة مدير عام له وكيلان، أحدهما لشئون الطب العلاجى والثانى لشئون الصحة العامة. وكلف نائب الحاكم بإصدار قرار لتنظيم دائرة الخدمات الطبية والصحة العامة وتحديد اختصاصاتها[٣٥].

وقد ورد ذلك بالفعل فى قرار نائب الحاكم رقم (٩) لسنة ١٩٦٤ والذى نص على أن تختص الدائرة برسم السياسة العامة للدائرة بشأن الخدمات العلاجية والوقائية ووضع الخطط وبرامج العمل والنظم اللازمة لتقديم تلك الخدمات. كما نص القرار على تحديد اختصاص وكيل الدائرة للخدمات الطبية، وعلى رأسها تنظيم واجبات الأطباء والممارسين بقسم الاستقبال والعلاج المترلى والتفتيش على المستوصفات الخارجية الخاصة بالعلاج العام وطب الأسنان، وتنظيم الخدمة وتقديم الاقتراحات لحسن تسيير العمل بها، والإشراف على لجنة التفتيش على الصيدليات الخاصة، وإعداد وتنظيم دراسات وبرامج تدريب هيئات التمريض لتطويرها. أما وكيل الدائرة للصحة العامة (الطب الوقائى) فيختص بالإشراف على الجهاز الإدارى الخاص بالصحة العامة، كالتفتيش على الأغذية والمياه والأسواق والنظافة العامة، ومختبرات التحليل، والتطعيم والتحصين ضد الأوبئة، والحجر الصحى فى الموانئ والمطارات، وإبادة الحشرات والقوارض، وشئون الصحة القروية والبيطرية والثقافة العامة[٣٦].

ولما كانت الدولة قد استمرت فى تبنى سياسة علاج المواطنين فى الخارج، عندما لم يكن العلاج متوفرًا فى قطر، مما أدى إلى تزايد الانفاق فى هذا الشأن، خصوصًا وأن الدولة كانت تتحمل جميع تكاليف السفرو الإقامة والعلاج للمريض

ومن يصاحبه من ذويه إلى أحد المستشفيات العربية أوالأوروبية، مهما بلغت النفقات، ولأن الدولة توسعت فى مؤسسات العلاج الحديثة فى قطر، التى أشرنا إليها، رؤي أن تؤلف، من خلال "دائرة الخدمات الطبية والصحة العامة" لجنة طبية "تختص بفحص المرضى وتقرير مدى حاجتهم للعلاج فى الخارج فى حالة عدم توافر وسائل علاجهم بالداخل وذلك طبقًا لأحكام المرسوم رقم (٣) لسنة ١٩٦٣ بشأن تنظيم العلاج الطبى فى الخارج"[٣٧].

ويذكر "محمود بهجت سنان" أن مجموع الهيئة الطبية بلغ عام ١٩٦٥–١٩٦٦ بلغ نحو ٤٠ طبيبًا من مختلف الجنسيات، يساعدهم ١٥٤ ممرضًا وممرضة.. وأن الحكومة تعنى بهم جميعاً، بالإضافة إلى المستخدمين فى جميع المؤسسات الصحية. وأضاف أن نسبة الأطباء العاملين بالنسبة لعدد السكان تعد نسبة معقولة، فإذا قدرنا عدد السكان آنئذ بنحو ثمانين ألفًا، فيخص كل ألفين منهم طبيب معالج واحد، فإذا أضفنا إليهم عدد أطباء شركات النفط، بلغت النسبة طبيب واحد لكل ١٥٠٠ نسمة، وهى نسبة عالية.. ويشير "سنان" كذلك إلى أن القرى النائية لم تنعم أنئذ بالخدمات الطبية من جانب الحكومة، لأن الاهتمام تركز على الدوحة والمدن الكبيرة نسبيا والقرى القريبة منها.[٣٨]

وفى عام ١٩٦٤ انضمت قطر إلى منظمة الصحة العالمية وشاركت ببنيها فى برامج لتدريب القطريين على التمريض والإدارة، وتبنت الحكومة سياسة "الصحة للجميع" وقد أسست المنظمة العالمية معهدًا للتأهيل الصحى ومدرسة للتمريض فى قطر وأوفدت ممثلاً عنها ليتولى الإشراف عليهما. وفى عام ١٩٦٥ تم افتتاح إدارة للطب الشرعى، بعد التعاقد مع خمسة استشاريين مصريين فى طب الأطفال، والعيون واالأنف والأذن والحنجرة، والتخدير، بموجب اتفاق بين الحكومتين القطرية والمصرية.

وفى عام ١٩٦٦ حلت إدارة جديدة للطب والصحة العامة، محل إدارة الصحة المدرسية، وكانت المسئولية مشتركة بين وزارتى الصحة والتعليم.. وتولت البلدية مسئولية نقل النفايات ومكافحة الحشرات والقوارض وتدابير الوقاية العامة. وفى عام ١٩٦٧ تم تأسيس مستوصف للعيادات الخارجية فى موقع مستشفى الرميلة يشتمل على عدة تخصصات، وفى سنة ١٩٦٨ افتتح مستوصف فى " الوكرة " تولاه عدد من الأطباء المقيمين.. وفى عام ١٩٦٩ استحدثت الحكومة برنامجًا للأطباء الزائرين الاستشاريين فى مختلف التخصصات، لفحص المرضى ومعالجتهم، ولتقديم المشورة للإدارة فى أفضل السبل لتحسين الخدمات الطبية. وفى العام نفسه تم البدء بإنشاء مستوصف فى "الخور" بدأ كمركز طبى، ثم اكتمل من حيث البناء والخدمات عام ١٩٧٢.

وقد اتخذت الحكومة قرارات لوضع موازنة لإحداث تحسينات على مبنى المختبر المركزى وتحديثه، ليخدم جميع الحاجات الصحية، ويشرف على فحص الأدوية والأغذية قبل تداولها، كما تم توسيع وحدتى التصوير الإشعاعى والمعالجة الفيزيائية.[٣٩]

ونلاحظ أن أول قانون صدر لتنظيم الإدارة العليا للإدارة الحكومية، فى قطر، وهو القانون رقم (١) لعام ١٩٦٢ الذى صدر فى ١٧ فبراير من العام نفسه، والذى يؤرخ به لبداية الإدارة العامة فى قطر، وبه وضعت قواعد جديدة لتنظيم الإدارة، من خلال جهاز إدارى عالى مركزى، نص على أن تتـــألف هذه الإدارة من ثلاث إدارات رئيسية هى:

إدارة الشئون المالية – إدارة الشئون الإدارية – إدارة شئون البترول

ثم تتابعت بعد ذلك حركة إصدار القوانين المنظمة للأجهزة الحكومية، وبناء على ذلك أصدرت الدوائر المختلفة من القوانين ما تقتضيه حاجات البلاد فى مجالات: العمل والصحة والتجارة والتعليم والثقافة، وغير ذلك من أوجه نشاط الدولة[٤٠].

وعندما صدر أول دستور عرفته قطر فى تاريخها المعاصر تحت عنوان "النظام الأساسى المؤقت للحكم" فى ١٩ إبريل عام ١٩٧٠، أقر هذا الدستور تشكيل أول مجلس للوزراء فى تاريخ البلاد، وذلك بصدور المرسوم رقم (٢٥) فى ٢٩ مايو من العام نفسه، الذى نص على أن يتألف هذا المجلس برئاسة نائب الحاكم وولى العهد آنئذ، وهو الشيخ خليفة بن حمد آل ثانى، وقد تضمن تشكيل أول مجلس للوزراء فى ٣ يونيو عام ١٩٧٠ إنشاء "وزارة للصحة العامة" لأول مرة.. ثم توالى بعد ذلك صدور العديد من القوانين التى تحدد صلاحيات الوزراء، وتعين اختصاصات الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى طبقا لما ورد بالنظام الأساسى المؤقت للحكم[٤١].

وعقب حركة التصحيح التى جرت فى فبراير عام ١٩٧٢، والتى تولى بموجبها الشيخ خليفة بن حمد آل ثانى مقاليد الحكم فى قطر، بدأت البلاد عهدًا جديدًا من التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى، وكان لابد من وضع دستور جديد صدربالفعل فى ١٩ ابريل عام ١٩٧٢ يحمل اسم "النظام السياسى المؤقت المعدل للحكم فى دولة قطر"، والذى أبدت مواده اهتمامًا واسعًا بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وحددت مسئولية الدولة تجاه المواطنين، وكان من أبرزها ما يتعلق بموضوعنا، أن نصت المادة السابعة (الفقرة هـــ) على أن "تعمل الدولة بكل إمكاناتها لتجنيب المواطنين أسباب المرض والجهل والحاجة" كما نصت (الفقرة و) من المادة نفسها على أن "توفر الدولة وسائل الرعاية الصحية للمواطنين"[٤٢].

وفى عام ١٩٧٧ أنشأت الدولة "المجلس المركزى للشئون الطبية والصحية" الذى ألحق بوزارة الصحة، ويترأسه وزير الصحة ويضم ثلاثة أعضاء من الوزارة نفسها، وخمسة أعضاء من الدنمرك وفرنسا وأيرلندا والمؤسسة الجامعية الأمريكية، وكان الهدف منه الاستفادة من الخبرات العالمية فى مجال الصحة، على أن يكون المجلس هيئة استشارية لوزارة الصحة، ويختص برسم السياسة الصحية العامة للدولة ووضع خطة شاملة لرفع مستوى الخدمات الطبية والصحية فى البلاد. فضلاً عن قيامه بالنظر فى مشروعات القوانين والتشريعات التى تعدها وزارة الصحة قبل عرضها على المسئولين، ووضع أسس تنسيق العمل فى المجال الصحى فى مختلف الوزارات والمصالح الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية... وقد تم تشكيل هذا المجلس بالفعل بالقرار رقم (٤) لسنة ١٩٧٨ فى ٣ إبريل من العام نفسه[٤٣].

وفى الكتاب السنوى لعام ١٩٨١-١٩٨٢ كشفت الدولة عن وضع خطة مبرمجة ومتكاملة للنظام الصحى والخدمات التى تقدمها الوزارة. والتى تبدأ بتقديم الخدمات الصحية الأولية، من خلال المراكز الصحية التى أقيمت فى مناطق مختلفة من البلاد، وتنتهى بخدمات المستشفيات التى تستقبل المرضى المحولين إليها من المراكز الصحية والحوادث الطارئة والحالات المرضية والجراحات الدقيقة. وتمثلت خطة العمل فى المراكز الصحية بنظام تسجيل على الحاسب الآلى موحد لكل مواطن ومقيم بالدولة، حيث يمنح بطاقة صحية تحمل رقمًا موحدًا، مع توزيع السكان على المراكز القريبة من مساكنهم. وكانت وزارة الصحة قد وضعت مشروع هذه الخطة بالتعاون مع وزارة الصحة الفرنسية عام ١٩٨١، بحيث يكون معدل توزيع السكان على المراكز الصحية مناسبًا، فلا يزيد عدد المسجلين بالمركز الواحد عن أكثر من ١٥٠ ألف مواطن ومقيم (أو بمعدل ٢٥٠٠ فرد لكل طبيب)، ووضعت جميع البيانات على الحاسب الآلى الذى جرى تركيبه فى وزارة الصحة عام ١٩٨١.[٤٤]

ومن أهم المنجزات الطبية الحديثة التى أنشأتها الدولة "مستشفى حمد العام" التى أقيمت بموجب المرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٧٩، لتأمين أعلى مستويات الخدمة الطبية للسكان كميًا ونوعيًا، وتوفير برامج متخصصة لرعاية المرضى، واستقبال المرضى من مراكز الرعاية الأولية والطارئة، وتقديم أرقى مستوى للعلاج فى مختلف التخصصات الطبية، بالإضافة إلى تقديم الخدمات البحثية التى تحتاجها الدولة فى مجالات الطب والصحة، والاهتمام بالتعليم والتدريب الطبى لجميع الأطباء. ويتسع هذا المستشفى لما يزيد عن ٦٦٠ سريرًا (عام ١٩٨٢)، ويتكون من جناحين لرعاية المرضى، يتألف كل منهما من ستة طوابق يحيط بهما مبنى للعيادات الخارجية والخدمات السريرية، ويضم المستشفى وحدات للعناية المركزة خصوصًا بأمراض القلب والجراحة والأمراض الباطنية، ووحدة عناية مركزة للأطفال، كما يحتوى المستشفى على ثمان غرف للعمليات وملحقاتها، فضلاً عن أقسام الحوادث والطوارئ والعيادات الخارجية وجراحة الأسنان، بالإضافة إلى قسم الأشعة والمختبر(٤٥).

ويلاحظ أن مستشفى الرميلة، الذى كان قد افتتح عام ١٩٥٧، ظل يقوم بوظيفته إلى ما بعد افتتاح مستشفى حمد العام بفترة وجيزة، حتى وضع له تخطيط جديدًا لتحويل مرافقه إلى مراكز للعناية بالمسنين، وتأهيل المعاقين، وأصبح يضم قسما للأمراض النفسية والعقلية، كما أصبح يضم أقسامًا للنشاطات المختلفة وغرفًا للتمرين والعلاج الطبيعى، وعيادات خصوصًا بالمسنين رجالاً ونساء. أما مستشفى النساء والولادة، الذى افتتح عام ١٩٥٩، وكان يحتوى على ١٠٠ سرير، أصبح يضم ٢٤١ سريرًا (عام ١٩٨٢) وأضيفت إليه أجنحة جديدة ووحدة للتوليد، وأخرى تخصصية تضم جهازًا للموجات فوق الصوتية، وغرفة عمليات حديثة وعيادة تحصين ومتابعة للأطفال حديثى الولادة، كما انتقل هذا المستشفى إلى مبناه الجديد إلى جانب مستشفى حمد العام عام ١٩٨٨(٤٦).

ومن المنجزات الطبية المهمة التى عرفتها قطر خلال فترة الثمانينيات، تطور المدرسة الفنية الثانوية للتمريض (التى أسست عام ١٩٦٩) والتى تحولت إلى معهد حديث فيما بعد، وترجع أهمية هذه المدرسة إلى أن الفتيات القطريات صرن يدرسن بها إلى جانب غيرهن، وقد بلغ عدد خريجاتها من القطريات ٦٠ ممرضة فى العشر سنوات (٧٢-١٩٨١)، أما غير القطريات فبلغن ١٩ خريجة. وخلال عام ١٩٩٠ تم تخريج الدفعة الثالثة من الممرضات القطريات، بعد تعريب وتطوير الخطة الدراسية، ومعادلة شهادتها بالثانوية العامة القطرية، مما أتاح لأعداد من خريجاتها الالتحاق بجامعة قطر[٤٧].

وفى عام ١٩٨٢ اتخذت الدولة خطوة مهمة بدمج المستشفيات الكبرى الثلاثة (مستشفى حمد العام ومستشفى الرميلة ومستشفى النساء والولادة)، بالإضافة إلى جميع المراكز الطبية فى الدولة فى إطار إدارى متكامل حمل اسم "مؤسسة حمد الطبية" وقد قامت هذه المؤسسة بكل فروعها خلال السنوات العشر الأولى (٨٢-١٩٩٢) بالوفاء بجميع احتياجات المواطنين والمقيمين من الخدمات الصحية المجانية، كما استطاعت أن تتزود بإمددات مستمرة من الأجهزة المتطورة والكوادر الطبية المتخصصة، فضلاً عن الكوادر الإدارية والفنية المتميزة، وقد تبنت الدولة سياسة إعداد وتأهيل المواطنين القطريين لتولى مختلف المناصب فى جميع مرافق المؤسسة، وإرسال العديد منهم إلى الخارج للحصول على مؤهلات عالية فى مختلف التخصصات الضرورية، فضلاً عن الدورات التدريبية وغيرها[٤٨].

وهكذا، شملت النهضة الصحية والطبية المتطورة جميع أنحاء قطر، كما شملت القرى النائية التى افتتحت بها مراكز صحية وأصبحت مستظلة بمختلف أنواع الرعاية الأولية وبسيارات الإسعاف التى تنقل الحالات التى تحتاج إلى خدمات المستشفيات الكبرى بالدوحة، وتطورت أجهزة وهيئات الصحة الوقائية، وتوسعت الدولة فى

انشاء المختبرات المركزية بالتعاون مع منظمتى الصحة العالمية، والاغذية والزراعة، وحرصت الدولة كذلك على التأهيل المستمر للأطباء والفنيين بدورات تدريبية فى الداخل والخارج، ليتواصلوا مع أحدث منجزات الطب والعلاج فى العالم المتقدم، فضلا عن استقدام الخبراء والمستشارين فى مجال الطب والصحة العامة، حتى أصبحت قطر تنعم بمظلة طبية حديثة ومتطورة، تشهد بها النهضة الكبيرة التى تمر بها البلاد منذ عام ١٩٩٥.

الهوامش والمصادر:

(١) راجع محمد محمود الدروبى: الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثانى ١٢٨٨-١٣٧٦هـ/ ١٨٧١-١٩٥٧م، حياته وعهده وأعماله، الجزء الثانى، مركز شباب برزان، قطر ٢٠١٤، ص ٣١٦-٣٢٠.

(٢) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: الخليج لعربى، رؤية فى الواقع الاقتصادى والاجتماعى والثقافى، مرحلة ما قبل البترول، دار الكتاب الجامعى، القاهرة ١٩٩٤، ص ٨٦-٨٨.

(٣) موزة سلطان الجابر: الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى قطر ١٩٠٠-١٩٣٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس ١٩٨٦، ص ٥٤.

(٤) لوريمر، ج. ج.: دليل الخليج، ترجمة قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر، القسم التاريخى، ١٩٧٥، الجزء السادس ص ٣٦٥٩.

(٥) لوريمر، ج. ج.: المصدر السابق، الجزء الثالث، ص ١٢٥٦.

(٦) أحمد زكريا الشلق: قصة الطب فى الامارات، دراسة بمجلة "تراث"، مركز زايد للتراث والتاريخ،أبو ظبى، العدد ١٠١ فى يناير ٢٠٠٨.

(٧) فوزى عبد الرحمن إسماعيل: القطاع الصحى الرسمى فى قطر، دراسة سسيوانثروبولوجية للمعوقات الثقافية والتنظيمية، جامعة قطر، الدوحة ١٩٩٦، ص ٢١ وما بعدها.

(٨) كتاب العهد: قطر وثروتها النفطية (تقديم عبد الله الحسينى) الدوحة ١٩٨٤، ص ١١٧-١١٨.

(٩) راجع محمد محمود الدروبى، ص ٣٢٥، وعبد العزيز المنصور: التطور السياسي لقطر ١٩١٦ _١٩٤٩، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٧٩، ص ١٤٠.

(10) Records of Qatar ecords of Qatar ،Primary Documents. (1820-1860) Edited by Penelope Tusan ،Vol. 6 ،Archive Editions 1991 ،P. 629 .

(١١) محمد الدروبى، المرجع السابق ص ٣٢٥، وكذلك كتاب العهد: قطر وثروتها النفطية، الدوحة ١٩٨٤، ص ١٨٢.

(١٢) راجع الكتاب المهم لناصر محمد العثمان "السواعد السمر، قصة النفط فى قطر"، منشورات دانة للعلاقات العامة، الدوحة، د. ت. حيث قدم شهادات شفوية مسجلة ومؤثرة للعديد من الشخصيات القطرية وظروف عملها بشركة النفط آنذاك.

(١٣) راجع كتاب ناصر العثمان، المرجع السابق، ص ٩٣، محمد الدروبى، االمرجع السابق، ص ٣٢٦.

(١٤) أحمد زكريا الشلق وآخران: تطور قطر الحديث والمعاصر، فصول من التطور السياسى والاجتماعى والاقتصادى، الدوحة ٢٠١٤، ص ٢٣٦–٢٣٨.

(15) - Records of Qatar op. cit. ،vol.6 ،p 622. وكذلك: محمد الدروبى، المرجع السابق، ص ٣٢٦–٣٢٧.

(16) Records of Qatar op. cit. ،vol.6 ،p 625

(17) Records of Qatar op. cit. ،vol.6 ،pp. 611-618

(18) Records of Qatar op. cit ،p. 619

(19) Records of Qatar op. cit ،p. 620

(20) Records of Qatar op. cit ،pp. 621-22

(٢١) محمد الدروبى، المرجع السابق، ص ٣٣٨.

(٢٢) راجع فؤاد الجوينى:نهضة قطر الصحية، منشورات دائرة الخدمات الطبية والصحة العام، الدوحة ١٩٧٠، ص ٥٧، ومحمد الدروبى، المرجع السابق، ص ٣٣٥.

(٢٣) فاى جوتنج:أيادى الشفاء فى قطر، ترجمة قاسم طوير، مطابع الدوحة الحديثة، الدوحة ٢٠٠٦، ص ١١٠.

(٢٤) فاى جوتنج، المرجع السابق، ص ١١٠.

(٢٥) فاى جوتنج، المرجع السابق، ص١١١.

(٢٦) فاى جوتنج، المرجع السابق، ص ١١٣.

(٢٧) خالد بن محمد بن غانم بن على آل ثانى:الحلى الدانى فى سيرة الشيخ على آل ثانى، الدوحة ٢٠٠٩، ص ٤١٨ –٤٢٣.

(٢٨) فاى جوتنج، المرجع السابق، ص ١١٣.

(٢٩) فاى جوتنج، المرجع السابق، ص ١١٥.

(٣٠) مصطفى مراد الدباغ: قطر، ماضيها وحاضرها، دار الطليعة، بيروت ١٩٦١، ص ٧٨ – ٧٩.ومحمد شريف الشيبانى: إمارة قطر العربية، بين الماضى والحاضر، الجزء الأول، دار الثقافة، بيروت ١٩٦٢، ص ٤٥١.

(٣١) فاى جوتنج، المرجع السابق،ص ١١٦.

(٣٢) مصطفى مراد الدباغ، المرجع السابق، ص ٧٩،محمد شريف الشيبانى، المرجع السابق، ص ٤٥٢، وكذلك فؤاد الجوينى، المرجع السابق، ص ٥٤.

(٣٣) فاى جوتنج، المرجع السابق، ص ١١٧.

(٣٤) خالد بن غانم بن على آل ثانى، المرجع السابق، ص ٤١٨ – ٤٢٣. وكذلك الشيبانى، المرجع السابق، ص ٤٥٠ – ٤٥٣.

(٣٥) إدارة الشئون القانونية، مجموعة قوانين قطر ١٩٦١ ١٩٨٠، المجلد الأول ص٥١٧.

(٣٦) المصدر السابق، نص القانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٤، ص ٥١٨–٥٢٠.

(٣٧) القانون السابق، المصدر السابق، ص ٥١٩.

(٣٨) محمود بهجت سنان: تاريخ قطر العام، بغداد ١٩٦٦، ص ٢٢٣–٢٢٥.

(٣٩) فاي جوتنج، المرجع السابق، ص ١١٧–١١٩.

(٤٠) راجع نص هذا القانون فى ملاحق كتاب يوسف عبيدان "المؤسسات السياسية فى دولة قطر" وزارة الاعلام فى قطر، طبع فى بيروت ١٩٧٩، ص ٤١٣–٤١٥

(٤١) أحمد زكريا الشلق وآخران، المرجع السابق، ص ١٥٧–١٥٨. وكان أول وزير للصحة فى قطر هو خالد محمد المانع ثم أعقبه الشيخ خالد بن محمد بن على آل ثانى عام ١٩٨٩، فالشيخ أحمد بن سيف آل ثانى إلى جانب عمله وزيرا للعدل (٩١– ١٩٩٢) ثم الشيخ حمد بن سحيم (٩٢– ١٩٩٥).

(٤٢) راجع نص هذا الدستور والمواد المشار إليها فى ملاحق كتاب يوسف عبيدان "معالم التنظيم السياسى المعاصر فى قطر" ٧٢–١٩٨٤، بيروت ١٩٨٤، ص ٢٨٦–٣٠٩.

(٤٣) راجع نص المرسوم رقم (٧٤) لسنة ١٩٧٧ بشأن إنشاء المجلس المركزى..، مجموعة قوانين قطر، المجلد الخامس، ص ٢٥٩٤–٢٥٩٦، وقرار التشكيل رقم (٤) لسنة ١٩٧٨، بنفس المصدر، ص ٢٥٩٧.

(٤٤) وزارة الإعلام، دولة قطر، الكتاب السنوى لعام ٨١– ١٩٨٢، ص ٧٧–٨٨.

(٤٥) المصدر السابق، ص ٩٠–٩٣.

(٤٦) المصدر السابق، ص ٩٣–٩٤. وراجع الكتاب السنوى لوزارة الإعلام لعام ٨٤–١٩٨٥ بشأن الخدمات الصحية العصرية، ص ٩٧–١٠٩ لمتابعة تطور ونمو المؤسسات الطبية بالإحصاءات.

(٤٧) راجع الكتاب السنوى لوزارة الإعلام لعام ٨٤–١٩٨٥ (جدول خريجات مدرسة التمريض) ص ٩٧ وكذلك الكتاب السنوى لعام ٨٩– ١٩٩٠ (فصل الخدمات الطبية) ص ٩٨–٩٩.

عن مؤسسة حمد الطبية راجع الكتاب السنوى لعام ٨٩–١٩٩٠، وص ٩٩–١٠٠، وكذلك الكتاب السنوى لعام ٩٢– ١٩٩٣، ص ٩٠.